Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 189-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.11

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The government budget deficit and its impact on the rate of economic growth in countries burdened with foreign debt for the period (1990-2020): Mexico as a model(*)

Researchers: Assist.Prof.Dr. Saadoun Hussein Farhan(1), Sardar Muhammad Haide(2)
University of Mosul, College of Administration and Economics
(1) sadoon_hussain@uomosul.edu.iq, (2) shingali@uod.ac

Key words:
Budget deficit, Economic growth, Foreign debt, Debtor countries, Mexico.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 16 Jun. 2023
Accepted 06 July. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding authors:
Saadoun Hussein Farhan,
Sardar Muhammad Haide
College of Administration and Economics,
University of Mosul

Abstract:
The research aims to know the impact of the government budget deficit on the rate of economic growth in the Mexican economy, which is one of the countries heavily indebted to foreign countries, due to its negative effects that may extend to various aspects of the economy and its importance increases with the increase in the volume of external indebtedness, as an increase in the budget deficit will negatively affect the rate of economic growth. The research started from the hypothesis that there is a negative impact of the increase in the budget deficit on the growth rate in Mexico. The research used Auto-regressive Distributed Lag (ARDL) Model, which was appropriate to the nature of the research's data. The research covered the period (1990-2020), and reached a number of results, the most important of which was that there are negative effects of the budget deficit on the growth rate in Mexico. The research presented a number of recommendations, the most important of which was the establishment of sovereign funds to invest the surpluses of the general budget and benefit from its revenues in case of insufficiency of the state's public revenues.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 189-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.11

عجز الموازنة الحكومية وأثرها في معدل النمو الاقتصادي في الدول المثقلة بالديون الخارجية للمدة (1990-2020): المكسيك أنموذجاً(*)

أ.م.د. سعدون حسين فرحان
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
sadoon_hussain@uomosul.edu.iq

الباحث: سردار محمد حيدر
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
shingali@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة أثر عجز الموازنة الحكومية في معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المكسيكي وهي إحدى الدول المثقلة بالديون الخارجية، نظراً لآثاره السلبية التي قد تمتد الى مختلف مفاصل الاقتصاد وتتزايد أهميته مع زيادة حجم المديونية الخارجية، فزيادة عجز الموازنة ينعكس بصورة سلبية على معدل النمو الاقتصادي. انطلق البحث من فرضية تؤكد بأن هناك أثراً سلبياً لزيادة عجز الموازنة في معدل النمو في المكسيك، إستخدم البحث نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والذي تناسب مع طبيعة البيانات التي استخدمها البحث، غطى البحث المدى (1990-2020)، وقد توصل الى عدد من النتائج كان أهمها، أن هناك تأثيرات سلبية لعجز الموازنة في معدل النمو في المكسيك، وقد وضع البحث عدد من المقترحات والتي كان اهمها انشاء صناديق سيادية لاستثمار فوائض الموازنة العامة والاستفادة من عوائدها في حالة قصور الايرادات العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، النمو الاقتصادي، الديون الخارجية، الدول المدينة، المكسيك.

المقدمة:

يحظى موضوع عجز الموازنة العامة للدولة في النظرية والأدبيات الاقتصادية مكانة محورية ليس على صعيد الدول النامية فقط بل كذلك بالنسبة للدول المتقدمة أيضاً، إذ يحتل القطاع العام في النظم الاقتصادية المختلفة مكانة بارزة لما يقدمه من خدمات عامة ومراقبة وتوجيه للنشاط الاقتصادي بما يتلاءم وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلا ان الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الإيرادات العامة لا تكفي لتغطية النفقات العامة، مما يترتب عليه ظهور عجز في الموازنة العامة وهذا يدفع تلك الدول إلى تغطية ذلك العجز، أما عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، أو عن طريق الاصدار النقدي الجديد، مما يترتب عليه حدوث تأثيرات سلبية على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي وخاصةً التضخم والنمو الاقتصادي.

وتشغل السياسة المالية مكانة مهمة في السياسات الاقتصادية لما لها من انعكاسات في مؤشرات الأداء الاقتصادي سواء في اقتصادات الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وذلك بسبب تعدد جوانب السياسة المالية وأدواتها، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة، ففي جانب الإيرادات العامة يظهر دور السياسة الضريبية بواسطة تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق، ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والادخار القومي، وتظهر أهمية جانب الإنفاق

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

العام من حيث تأثيره على النشاط الاقتصادي بعدّه مكوناً رئيساً في الطلب الكلي الذي هو أحد محددات النمو الاقتصادي، كما تختلف آثار الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، بحسب نوع الإنفاق الحكومي ومستواه، فالإنفاق الاستثماري يؤثر مباشرة في دالة الطلب الكلي، ويدفع بالنمو الاقتصادي، في حين يؤثر مستوى الإنفاق الحكومي الجاري على دالة الاستهلاك الخاص ومن ثم الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار.

وأخيراً يمثل عجز الموازنة وما يترتب عليه من تراكم الدين العام أحد أهم الجوانب المالية، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة عجز الموازنة خاصة إذا كان الانفاق موجه نحو النفقات الجارية والاستهلاكية (النفقات الغير الاستثمارية) وهذا الاخير بدوره يؤدي الى تراكم أعباء الدين العام سواء كان داخلياً أم خارجياً، مع ملاحظة أن الأثر النهائي لعجز الموازنة في المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف على طريقة التمويل ومصادره، وحجم الدين العام وخدمته.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع عجز الموازنة أهمية كبيرة نظراً لآثاره السلبية التي قد تمتد إلى مختلف مفاصل الاقتصاد بوصف الموازنة العامة ركناً رئيساً من أركان أي اقتصاد سواء أكان متقدماً أم نامياً، وتتزايد أهمية هذا الموضوع مع زيادة حجم المديونية الخارجية والذي يجعل عجز الموازنة مشكلة بعيدة الأمد؛ لذلك فإن موضوع عجز الموازنة وانعكاساته في معدل النمو الاقتصادي يعد موضوعاً حيوياً ومهماً في كل زمان ومكان.

مشكلة البحث:

تعد عجز الموازنة واحدة من أكثر المشكلات الاقتصادية تأثيراً ليس على اقتصاديات الدول النامية فحسب بل كذلك اقتصاديات الدول المتقدمة لما لها من تأثيرات سلبية في معدلات النمو الاقتصادي، فزيادة العجز ينعكس بصورة سلبية على معدل النمو الاقتصادي مما يقيد قدرة الدولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثيرات سلبية لعجز الموازنة العامة في معدل النمو الاقتصادي في المكسيك خلال مدة الدراسة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تشخيص العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية المثقلة بالديون متخذاً من المكسيك أنموذجاً فضلاً عن تحليل هذه العلاقة ومساراتها خلال المدة (1990-2020).

الحدود الزمانية:

غطى البحث المدة (1990-2020)، جمعت البيانات اعتماداً على منشورات صندوق النقد والبنك الدوليين.

الحدود المكانية:

اختيرت المكسيك بوصفها ممثلاً للدول المثقلة بالديون الخارجية وبوصفها حالة دراسية لبحثنا هذا.

منهج البحث:

أعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي والكمي باستخدام البيانات والمعلومات من صندوق النقد والبنك الدوليين في عرض طبيعة العلاقة بين كل من عجز الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادي في المكسيك خلال مدة البحث الى جانب استخدام ادوات القياس الاقتصادي اعتماداً على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL للوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار النظري لدراسة عجز الموازنة وعلاقته بالنمو الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد تضمن الواقع المالي للاقتصاد المكسيكي ومسارات معدلات النمو فيه في حين اشتمل المبحث الثالث على التقدير القياسي لأثر عجز الموازنة في معدل النمو الاقتصادي في المكسيك.

بعض الدراسات السابقة:

أجرى (Ahmad,2013) دراسة للتحقق في العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي لباكستان، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة 1971-2007 للتحقق من العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في باكستان. تم أخذ الناتج المحلي الإجمالي على أنه متغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الموازنة كمتغيرات مستقلة. تم استخدام اختبار ADF للتحقق من استقرارية البيانات، كانت جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى دلالة 5٪. أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي إلى عجز الموازنة. كما أظهرت نتائج المربعات الصغرى العادية أن هناك علاقة إيجابية ولكنها غير مهمة بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة، إذ تتبع النتائج النهج الريكاردي الذي يبين أن هناك علاقة محايدة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي للبلد فعجز الموازنة ليس له دور في جلب الاقتصاد إلى توازنه.

قام كل من (Sheikh, Saeed & Qammer,2015) بدراسة حالة العجز المالي في باكستان مع التركيز بشكل خاص على النمو الاقتصادي، حيث استخدمت الدراسة تقنية ARDL باستخدام البيانات الثانوية للمدة من 1972 إلى 2010. أظهرت النتائج أن تمويل ديون العجز المالي قد ينطوي فقط على تحويل الموارد المالية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي ويمكن أن يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي. تزعم الدراسة أن العجز المالي في باكستان يرجع إلى عدم الكفاءة في النظام الضريبي والنسب الكبيرة من النفقات غير المنتجة مثل الدفاع وسداد الديون والنفقات غير الضرورية للبرلمان.

كما قام (Slimani,2016) بالتحقق في العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لمجموعة من 40 دولة نامية للمدة 1990-2012 مع التركيز على تحليل مقارن بين المغرب

والمجموعة، كانت المتغيرات المستخدمة هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعجز الموازنة والإنفاق الحكومي الجاري والإدخار القومي ومعدل التضخم وإجمالي الاستثمار والدين العام وميزان الحساب الجاري، كانت النتائج الرئيسية هي: أولاً: أن هناك دليل لتأثير حدي مضاعف للرصيد المالي عندما يتجاوز عجز الموازنة مستوى 4.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو تجاوز الفائض المالي مستوى 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل سلبي. ثانياً: إن إشارة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي مشروطة بمستوى الاستثمارات الكلية. بالنسبة لقيم الاستثمارات الكلية الأكثر من 23٪، فإنه يترتب على ذلك وجود علاقة إيجابية بينما يصبح سلبياً عندما ينخفض الاستثمارات إلى ما دون هذا الحد. ثالثاً: من المنظور المغربي، يشير تحليل التأثيرات الحدية إلى أن ما يزيد عن 4.8٪ من عجز الموازنة، يُخفض معدل متوسط النمو بنسبة 2.1٪، في حين يُخفض متوسط النمو بنسبة 1.5٪.

أختبر (Kurantin,2017) تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي والتنمية في غانا حيث تم استخدام نماذج المتغيرات الأساسية (التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الكلي وسعر الصرف الحقيقي) لتقدير التأثير الكمي لعجز الموازنة المستمر على معدل النمو الاقتصادي والحوكمة والتنمية. اعتمدت العينة المستخدمة في هذه الدراسة على مجموعات بيانات اللوحة Panel Data بين عامي 1994 و2014. أشارت النتائج التي تم التوصل اليها من الدراسة إلى التأثير السلبي لاستمرار عجز الموازنة على عمليات النمو الاقتصادي والتنمية.

قام (Gyasi,2020) باختبار أثر العجز المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نهج اختبار الحدود (ARDL) للتكامل المشترك لدراسة العلاقات على المدى الطويل والقصير بين متغيرات الاقتصاد الكلي والعجز المالي والنمو الاقتصادي في المغرب كدراسة حالة، أظهرت النتائج أن العجز المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المغربي على المدى الطويل إذ تبين أن تصحيح التوازن كان سريعاً بشكل كبير.

كما أجرى كل من (Sabr, Ahmed & Mohamad Khan,2021) دراسة بيان التأثير الحقيقي لعجز الموازنة في النمو الاقتصادي في العراق على المدى القصير والطويل حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية كعينة خلال المدة بين 1980 و2018 وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لتحليل الانحدار، لقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً ضعيفاً لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي على المدى القصير وتأثيراً سلبياً قوياً لعجز الموازنة المتراكم على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المبحث الأول: الاطار النظري لدراسة عجز الموازنة وعلاقته بالنمو الاقتصاد:

أولاً: مفهوم عجز الموازنة:

ينبثق مفهوم عجز الموازنة العامة من خلال مفهوم الموازنة العامة، إذ ينصرف الى المقدار الذي تزيد به النفقات العامة الحكومية عن الايرادات العامة لها، إذ يعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية لاقتصاد بلد ما، حيث يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد الدولة، وفي هذا السياق تعددت المفاهيم والآراء حول موضوع عجز الموازنة العامة للدولة (Al-Jumaili & Mujbal,2022:132).

فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث التوصل إلى مفهوم دقيق وشامل لعجز الموازنة العامة إذ جاءت هذه المحاولات بمفاهيم عدة، فهناك من يعرفها بأنها الوضع الذي تكون فيه النفقات العامة قد تجاوزت الإيرادات العامة، وهي إحدى المشكلات الاقتصادية التي واجهتها ولاتزال تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما الدور الكبير للإنفاق العام فيهما على الرغم من محاولاتهم لتقليص دوره بحجة أن القطاع الخاص ذو كفاءة أكبر من الحكومة في توظيف الموارد، ولا يمكن إرجاع ظاهرة عجز الموازنة إلى سبب واحد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة قد تعود أسبابها إلى جملة من العوامل التي تسهم في حدوثها (Mohamed,2021:363).

ويرى آخرون أن مفهوم عجز الموازنة يختلف بحسب الطريقة التي ينظر من خلالها إلى عجز الموازنة فمن الناحية المالية والمحاسبية يعرف عجز الموازنة بأنه زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، ويمثل هذا الفرق عجز الموازنة، ويتم معالجته إما عن طريق الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد، أو يعرف بأنه زيادة حجم الدين العام في نهاية السنة المالية، عما كان عليه في بداية السنة، هذه الزيادة يعبر عنها بعجز الموازنة، أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهذه المشكلة تدرس وتبحث في الأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا العجز، لذا يعرف عجز الموازنة بأنه الفرق الشديد بين زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الايرادات العامة من ناحية أخرى (Ali,2016:5-6).

كما يعرّف صندوق النقد الدولي العجز الكلي كمفهوم يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين يُعرّف مفهوم العجز الجاري بأنه تجاوز النفقات الجارية لنظيرتها الإيرادات الجارية، وهذا يقتصر على الموازنة العامة الجارية، ومن ناحية أخرى، يُعرَّف العجز الهيكلي بأنه عجز مالي يستمر لسنوات متتالية، في حين يشير العجز المقصود (المنظم) إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عندما يواجه الاقتصاد ركوداً بسبب تدهور الطلب الفعال، مما يدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق وخفض الضرائب، مما يؤدي إلى حدوث العجز المقصود (Salem,2012:295).

مما تقدم يمكننا أن نعرف عجز الموازنة بأنه الحالة أو الوضع الذي تتزايد فيه النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة أي تصبح صافي الموازنة العامة للدولة سالباً وهو عكس مفهوم فائض الموازنة التي تتزايد فيها الإيرادات العامة عن الإنفاق العام للدولة ويكون صافي حساب الموازنة موجباً.

ثانياً: بعض النظريات المفسرة لعجز الموازنة:

بعد أزمة الكساد العالمي الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين وفشل النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الازمة ظهرت ثلاث مدارس فكرية رئيسة تتعلق بمسألة عجز موازنة الدولة، وهي المدرسة الكينزية، والمدرسة النيوكلاسيكية، والمدرسة الريكاردية، في حين يدافع الاقتصاديون الكينزيون عن أن عجز الموازنة ينتج عنه تأثيرات إيجابية على الاقتصاد بأكمله من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، فإن النيوكلاسيك يفضلون اقتراح معاكس، في الوقت نفسه فإن الاقتصاديين الريكارديين يعتقدون أن هناك علاقة محايدة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي، وأن سياسة العجز "مسألة عدم اكتراث". في الواقع، لا يعكس اختيار الاشتراك في نظرية معينة أسلوب الاقتصادي فحسب، بل يعكس أيضاً نهج سياسة الحكومة الذي يشكل الاقتصاد بأكمله، وفيما يأتي استعرض لبعض النظريات المفسرة لعجز الموازنة:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 189-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.11

1. النظرية الكينزية:

تشير نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية الى أنه يجب تطبيق عجز الموازنة كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي بوصفها سياسة مناسبة يجب أن تمكن السياسيين من زيادة الرفاهية الاجتماعية وهكذا فإنه من المنظور الكينزي تتعامل الحكومات مع متغيرات نمو الانتاج والبطالة، كما أنه يتبع السياسة التي تقلل الفرق بين البطالة الحقيقية والمستوى الطبيعي لمعدل البطالة. لذلك تتنبأ النظرية الكينزية بأن عجز الموازنة يرتبط ارتباطاً سلبياً بالبطالة، في حين يرتبط عجز الموازنة بشكل ايجابي بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد، لذلك يتم إدخال متغير معدل النمو الاقتصادي كتغيرات في نمو الناتج المحلي الاجمالي لاختبار هذه النظرية. يوضح المعامل المتغير أنه يجب استخدام السياسات المالية بطريقة تؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاج الاقتصادي (Arjomand, Emami & Salimi,2016:347).

ففي حالة الركود الاقتصادي فإنه من الممكن من خلال السياسة المالية للدولة تخفيض معدلات الضرائب وهذا يؤدي الى زيادة الدخل فيزداد الطلب الكلي مما يدفع المنتجين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة مستوى التشغيل، وفي حالة التضخم فإنه يمكن زيادة معدلات الضرائب وخفض الانفاق الحكومي حيث يؤدي هذا الاجراء الى تكوين فائض في الموازنة العامة ويقود الى امتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول لغرض التقليل من حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار، وبذلك أصبحت الدولة هي المسؤولة عن احداث التوازن الاقتصادي (Al-Abdali,*et.al.*,2023:380).

وبعبارة أخرى يرى الكينزيون أن زيادة الانفاق الحكومي أو زيادة عجز الموازنة ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتحسين ثقة المستثمرين في الإمكانات الاقتصادية، ومن ثم تعزيز الاستثمارات والمدخرات الإجمالية التي تؤدي إلى نمو اقتصادي طويل الأجل. إن عجز الموازنة له نفس التأثيرات عند زيادته عن طريق خفض الضرائب لزيادة الدخل المتاح للقطاع العائلي (مما يؤدي إلى التوسع النهائي في الاستهلاك والادخار). لذلك فإن العجز في الوقت المناسب مفيدة للاقتصاد، ومع ذلك فإن النموذج الكينزي الذي يدعم الإنفاق الحكومي المتزايد واجه تحديات تجريبية عندما فشل في تفسير الركود الاقتصادي العالمي في السبعينيات والازدهار في الثمانينيات والذي كان بفضل التخفيضات الضريبية الواسعة والسياسة المالية المشددة.

2. النظرية النيوكلاسيكية:

يعتقد مؤيدو النموذج النيوكلاسيكي أن عجز الموازنة الحالية سيترك عبئاً ضريبياً ثقيلاً للمستقبل مما يشجع المستهلكين على زيادة الاستهلاك في الوقت الحالي ومن ثم يقلل من المدخرات الوطنية ويجب أن ترتفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن بين أسواق رأس المال وتقلص الاستثمارات بسبب انخفاض تراكم رأس المال، وفي ضوء تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض المحلي، يتناقص حجم الأموال القابلة للاقراض المتاحة للقطاع الخاص وتزيد معدلات أسعار الفائدة ويتم تثبيط الاستثمارات الخاصة (لتوسيع الإنتاج)، في كلتا الحالتين ستؤدي الزيادة في نفقات الموازنة (أو زيادة عجز الموازنة) إلى مزاحمة الاستثمارات الخاصة وتشويه التخصيص الفعال للموارد إذ من المفترض أن تكون القطاعات الخاصة أكثر إنتاجية في توليد العوائد (بفضل ضغوط المنافسة)، في سوق السلع عندما يكون الاقتصاد بكامل طاقته وتوظيف الموارد (على المدى الطويل) فإنه يجب أن تؤدي أي زيادة في الإنفاق العام بالضرورة إلى انخفاض المبلغ نفسه من الإنفاق الخاص

(المزاحمة) وخلق آثار سلبية في النمو الاقتصادي، ويُعتقد أن النظرية الكلاسيكية الجديدة تتعلق بالتأثير طويل المدى لعجز الموازنة على الاقتصاد (Dao & Doan,2013:4).

وتشير النظرية النيوكلاسيكية إلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومختلف أساسيات الاقتصاد الكلي، فهذه النظرية تدعم ثلاثة افتراضات:

1. يتم تحديد استهلاك الفرد كحل لمشكلة الامثلية بين فترات إذ يُسمح بالاقتراض والإقراض بسعر الفائدة في السوق.
2. الأفراد لديهم عمر محدود بحيث ينتمي كل مستهلك إلى جيل ويتداخل عمر الأجيال المتعاقبة.
3. يتم افتراض مقاصة السوق (اي تساوي العرض مع الطلب) بشكل عام في جميع الفترات.

ووفقاً للنظرية فإن عجز الموازنة يقلل من المعروض من الأموال القابلة للإقراض ويترجم إلى معدلات فائدة مرتفعة ويقلل من المدخرات الوطنية ومن ثم يميل عجز الموازنة إلى منافسة الاستثمار الخاص لأنه يزيد من التضخم وعجز الحساب الجاري مما يؤدي بعد ذلك إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وفضلاً عن ذلك فإن زيادة سعر الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات ويؤدي إلى عجز تجاري وتباطؤ في الأنشطة الاقتصادية (Hango,2021:22-23).

3. نظرية التكافؤ الريكاردية:

قدم ديفيد ريكاردو هذه النظرية والتي أكملها روبرت بارو بعد ذلك حيث تم إنشاء هذه النظرية بناءً على افتراضين للتوقعات العقلانية، إذ أن للأسر التي تمتلك رؤى مستقبلية تجاه فرض الضرائب ومع انخفاض الضرائب وتغطية عجز الموازنة عن طريق الاقتراض، لن يكون أمام الحكومة خيار لزيادة الضرائب في المستقبل من أجل سداد الديون والفوائد.

حيث يرى ريكاردو أن عجز الموازنة يزداد بسبب زيادة تكاليف الحكومة والتي قد يتم دفعها الآن أو في وقت لاحق، لذلك فإن التخفيضات الضريبية الناتجة عن سياسة عجز الموازنة ليس لها تأثير على الاستهلاك والادخار ولا يكون هناك تأثيرات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك النمو الاقتصادي (Arjomand opcit:347)

ويمكننا القول إن نظرية التكافؤ الريكاردي ترفض تأثير العجز على متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من المدى القصير والمدى الطويل من خلال القول بأن العجز يؤجل الضرائب فقط على وجه الخصوص بالنسبة لمسار معين للإنفاق الحكومي ويؤدي التخفيض الممول بالعجز في الضرائب الحالية إلى زيادة الضرائب المستقبلية التي لها نفس القيمة الحالية مثل التخفيض الأولي، الذي يعني أن الناس سيوفرون بالضرورة مبلغاً كافياً للدفع في المستقبل بناءً على توقعاتهم للدخل المستقبلي والدفع باتجاه ذلك، عندما تؤدي التخفيضات الضريبية إلى زيادة عجز الموازنة، سيزداد الدخل المتاح الحالي ويسمح للناس بالادخار أكثر، وفي الوقت نفسه يتسبب العجز في انخفاض المدخرات العامة مما يعوض الزيادة في المدخرات الخاصة ويحافظ على المدخرات الوطنية الإجمالية دون تغيير باتباع المنطق المذكور في أعلاه، يمكن القول إن العجز ليس له تأثير كبير على المدخرات والاستثمارات والنمو الكلي ومع ذلك غالباً ما يتم انتقاد نهج التكافؤ هذا بسبب اعتماده على مجموعة متنوعة من الافتراضات القوية والتي تعد شديدة التطرف وغير صالحة في معظم الحالات التجريبية (Dao & Doan,opcit:4).

وعليه وفقاً لهذه النظريات يرى الباحث أن أراء النظرية النيوكلاسيكية هي الاقرب الى البحث الحالي التي ترى أن هناك تأثيراً سلبياً لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة عجز الموازنة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي.

ثالثاً: النمو الاقتصادي (المفهوم والمقاييس):

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عملية زيادة الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات لمدة طويلة، فالنمو الاقتصادي هو مؤشر حاسم في تحليل التنمية الاقتصادية ذات الصلة وكذلك لقياس مستوى الرفاهية في بلد ما ومع النمو الاقتصادي من المتوقع أن يزداد دخل الناس أيضاً ويؤثر على رفاهية الناس (Anwar,*et.al.*,2021:199).

أو يمكن تعريفه بأنه الزيادة في متوسط نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو هو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (Hammadi,2023:267).

فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة الناتج الإجمالي للسلع والخدمات النهائية في بلد ما على مدى مدة طويلة من الزمن أي زيادة الإنتاج في الاقتصاد، فالنمو يتعلق بالزيادة التدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي كالاستهلاك والإنفاق الحكومي والاستثمار وصافي الصادرات، إذ يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي بدون تنمية اقتصادية ولكن لا يمكن أن تحدث عملية التنمية الاقتصادية دون النمو الاقتصادي (Singh,2019:4).

يرى سيمون كوزنتس أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج في مدة طويلة من الزمن والذي يمكن الاقتصاد على القدرة على تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات وأن أي زيادة في الإنتاج تتم عن طريق التقدم التكنولوجي والتعديلات الايديولوجية.

في حين يرى جون ريفوار النمو الاقتصادي بأنه التغير الحاصل في الاقتصاد بصورة تدريجية وذلك من خلال الزيادة في الانتاج أو رفاهية المجتمع (Abdulrahim & Rashid, 2021:155).

أما فريدمان فيرى النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الجهاز الإنتاجي في اتجاه واحد أو أكثر دون حصول أي تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، أي تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي في مدة زمنية معينة (Al-Hujaimi,*et.al.*,2021:149).

2. مقاييس النمو الاقتصادي:

من أهم المقاييس التي تبين التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يأتي:

أ. الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product (GDP:

يعد استخدام قيمة الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المستخدمة لقياس نمو الاقتصاد الكلي، فالناتج المحلي الإجمالي هو أداة قياس تستخدم لأنه يعتمد على الغرض من الناتج المحلي الإجمالي أي بواسطة تلخيص الأنشطة الاقتصادية المختلفة باستخدام قيمة عملة واحدة في مدة معينة وقياس إجمالي الدخل القومي والنفقات وكذلك تدفق مخرجات السلع والخدمات في الاقتصاد (Anwar,*et.al.*,2021:199).

تكمن الأهمية الرئيسة للناتج المحلي الإجمالي في أنه مؤشر رئيس للعديد من الحقائق بما في ذلك تتبع التغيرات والتقلبات الاقتصادية الدورية وغير الدورية أي ازدهار أو ركود الاقتصاد المعني، فضلاً عن تشخيص واقع الاقتصاد في البلد ومقارنته بالتقدم أو التخلف في كفاءة النمو للاقتصادات الأخرى، كما أنه مؤشر مهم في إعداد السياسة السكانية إذ يمثل معدل النمو السكاني دوراً سلبياً في تحديد نسبة نصيب الفرد من الدخل القومي (Ali,2021:294).

فالناتج المحلي الاجمالي يشير الى ثمن السلع والخدمات النهائية (تامة الصنع) والتي تم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية للبلد في مدة زمنية غالباً ما تكون سنة مستبعداً منه رسوم الخدمة المحتسبة أو يشير إلى القيمة المضافة لكافة القطاعات العاملة في مختلف فروع الإنتاج في اقتصاد بلد ما كالزراعة والصناعة... الخ، لهذا يعد هذا المقياس من أكثر المقاييس شمولاً لقياس كافة إنتاج الدولة من السلع والخدمات ومن أهم المقاييس الكلية المعبرة عن النمو الاقتصادي في البلد، فسرعة نمو اي اقتصاد يعتمد على ما يمتلكه من طاقات انتاجية مادية كانت أم بشرية ولا يمكن تحقيق التنمية في أي بلد دون نمو اقتصادي لذلك فإن الناتج المحلي الاجمالي يعد مؤشراً تنموياً مهماً، فالنمو الاقتصادي في اي بلد يمكن التعبير عنه بالتغييرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي لذلك البلد (Ali & Obaid,2020:192).

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

إن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والرفاهية الاقتصادية يعد من أشهر المقاييس وأكثرها شيوعاً لقياس النمو الاقتصادي وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان البلد، فضلاً عن ان نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو الآخر يعد مقياساً مهماً لتحديد مستوى النمو في البلد، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المستمرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع مرور الوقت، فإذا أدت هذه الزيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى رفع مستويات المعيشة لأفراد البلد أي في حالة عدم حدوث أي مشاكل اقتصادية كالتضخم أو اختلال ميزان المدفوعات أو عدم عدالة التوزيع فإن ذلك يعني حدوث نمو اقتصادي في ذلك البلد، ويمكن حساب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال المعادلة الآتية: (Muhammad, 2022:117)

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}} \times 100$$

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات التي سادت في السبعينيات من القرن الماضي لقياس مستويات المعيشة وتقليل مستوى الفقر بين المواطنين ومن ثم قياس التنمية عن طريق التركيز على مدى إمكانية المجتمع على استثمار طاقاته وموارده الاقتصادية في عمليات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، إذ تمثل المعادلة السابقة مؤشراً على مستوى النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للمجتمع وهي أيضاً معياراً التمييز بين الدول الغنية والفقيرة (Ali,2021:295).

ت. مقياس القوة الشرائية:

يتبنى صندوق النقد الدولي مقياساً يعتمد على القوة الشرائية للعملة المحلية داخل الحدود الجغرافية للبلد وهو كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات البلدان الأخرى، إذ صنفت المنظمات الدولية البلدان حسب

درجة تقدمها من حيث مقياس الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار الأمريكي، لأن هذا النهج يربط قوة الاقتصاد بحد ذاته وبين معدل تبادل العملة المحلية بالدولار، ومع ذلك لم تسلك المؤسسات الدولية هذا النهج لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض البلدان ذات الاقتصادات المخططة في السبعينيات ومؤخراً تبنى صندوق النقد الدولي هذه الفكرة (Koueidry,2011:40).

ومن عيوب هذا المقياس الارتباط بين القوة الاقتصادية للبلد وبين سعر صرف العملة المحلية بالدولار الامريكي بشكل تعسفي في وقت تكون فيه قيمة أغلب العملات في حالة اضطراب في سوق العملات الدولية، ولقد بين خبراء صندوق النقد الدولي أن هذا المقياس لا يظهر اقتصادات الدول النامية على حقيقتها لذلك تم إعداد مقياس آخر يعتمد على القوة الشرائية للعملة المحلية داخل الحدود الجغرافية للبلد، وهذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد داخل البلد المعني تكون مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية بالمقارنة مع القوة الشرائية للعملات في الدول الأخرى (Belfatni,2020:17).

المبحث الثاني: الواقع المالي للاقتصاد المكسيكي ومسارات معدلات النمو فيه:

لقد نفذت المكسيك إصلاحات اقتصادية هيكلية تهدف الى نمو اقتصادي مستدام منذ منتصف عقد الثمانينات ومع ذلك تزايد العجز في الحساب الجاري الذي قاد الى أزمة عملات في العام 1994، فضلاً عن إنهيار النظام المصرفي بالكامل وإنعكاس تدفقات رأس المال وتعطل الحياة الاقتصادية.

ويؤكد الكثير من الخبراء بأن دور السياسة المالية كان محايداً في هذه الأزمة، إذ أن عجز الموازنة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP في مطلع عقد التسعينات وحتى حصول الأزمة لم يتجاوز (2%)، ومع هذا فإن تزايد التدخلات الحكومية وليس العجز المالي أسهم في تشويه الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها وغير المتاجر بها ودفع الى سوء في تخصيص الموارد وأضعف النمو أي أن السياسة المالية غير متوافقة مع سياسة سعر الصرف والتي خلقت ضغوط على تكلفة إنتاج السلع وأفقدت المكسيك قدرتها التنافسية.

إن تزايد الإنفاق الحكومي والممول عبر الضرائب يؤثر على تكاليف السلع المنتجة في القطاع الخاص لاسيما المتاجر بها ويفقدها وضعها التنافسي ومن ثم تصبح النفقات الحكومية عائقاً أمام النشاط التصديري، فقد مولت اقتصادات أمريكا اللاتينية جزئياً عجزها المالي من خلال السيولة فمن السمات المشتركة للاقتصادات في المنطقة أنها سمحت للضريبة التضخمية أن يكون لها دور فعال فالمكسيك لم تكن الاستثناء في هذا الصدد، ففي الماضي استخدمت عدة مرات الضريبة التضخمية لتمويل عجزها المالي لسد الفجوة في قيود الموازنة المؤقتة للحكومة.

ونتيجة لذلك كان على الدولة أن تتحمل في نهاية المطاف تكاليف كبيرة من حيث التضخم والاختلالات المالية والمديونية، وفي بعض الحالات الأزمات الاقتصادية، رداً على ذلك واجهت الحكومة التحديات المرتبطة بتنفيذ العديد من برامج التكيف والتي ثبت أن العديد منها غير كافٍ في البداية. كانت هناك عدة عوامل حاسمة لنجاح هذه البرامج في النهاية، فعلى سبيل المثال في ظل وجود تراكم للديون فإن إعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي كان له أهمية محورية، وفي ظل ذلك جعلت هذه العوامل الانتقال من نظام العجز المالي العالي إلى نظام العجز المالي المتوسط والمنخفض أمراً ممكناً مما جعل الإصلاحات الأساسية ممكنة.

ومن الجدير بالذكر ان التغيير الايجابي في نظام استهداف التضخم وتوقعاته احتاج عدة سنوات، فمن نواحي عديدة تعد هذه النتيجة مهمة جداً وبشكل عام فإن الأخذ في الاعتبار الترابط بين السياسات النقدية والمالية يعد عنصران أساسيان لاستقرار الاقتصاد الكلي.

فبالرغم من وجود العديد من فترات التخفيض المالي في الثمانينيات كان هناك اعتماد كبير على تمويل العجز المالي إذ ظلت خدمة الرصيد المرتفع للغاية من الدين العام الخارجي مشكلة رئيسة، ومن الواضح أن الاقتصاد المكسيكي كان يعاني من عبء الدين العام الخارجي، فهناك على الأقل قضيتان رئيسيتان عندما يواجه الاقتصاد مأزق تراكم الديون المترابط بشكل كبير: فهم دور التضخم كآلية لنقل الموارد (تقاسم المخاطر) ، والحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي.

كانت هناك عدة عوامل للاستجابة للأزمة إذ تم الإعلان عن حزمة من الدعم المالي وبلغت (50) مليار دولار أمريكي وشاركت فيها وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنوك التجارية الخاصة. من المحتمل أن يكون هذا الإجراء قد منع حدوث أزمة إفلاس، فكما ذكرنا كان هناك اتجاه نحو تقليص النفقات المالية كما نشرت الحكومة العديد من البرامج بهدف منع حدوث أزمة مصرفية والتي تضمنت توفير السيولة الدولارية للبنوك وإعادة رسملة البنوك التي لم تكن تفي بمتطلبات رأس المال واستحواذ الحكومة على القروض المصرفية وغيرها من الأمور الأخرى (Francia, Verdu & Martinez,2018:26-32).

المبحث الثالث: التقدير القياسي لأثر عجز الموازنة في معدل النمو الاقتصادي في المكسيك:

يتم في هذا المبحث بناء النموذج القياسي الخاص بالدراسة والتعريف بمتغيراته فضلاً عن وصف منهج القياس المستخدم لتقدير معلمات النموذج وتحليلها، إذ يتم بناء النموذج القياسي وتقديره وفق ثلاث مراحل رئيسة، كما يتم في هذا المبحث إختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ومناقشة نتائج التقدير القياسي وفق خمس مراحل.

أولاً: مراحل تقدير النموذج:

المرحلة الأولى: مرحلة توصيف النموذج:

إذ يتم في هذه المرحلة توصيف المتغيرات التي سيتكون منها نموذج الدراسة القياسي، وعليه فإن الصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$Y= F(X_1, X_2, X_3, X_4) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ أن:

Y: يمثل المتغير المعتمد المعبر عن الأداء الاقتصادي؛ والذي تم التعبير عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً).

X_1: عجز الموازنة العامة وفائضها، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

X_2: إجمالي الدين الخارجي؛ والذي تم التعبير عنه بأرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي.

X_3: المعروض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_4: سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية لكل دولار أمريكي، نهاية الفترة).

المرحلة الثانية: النموذج القياسي المستخدم:

في هذه المرحلة يتم تحديد النموذج القياسي المستخدم، إذ يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (Auto-regressive Distributed Lag Model) حيث يتمتع

هذا النموذج بخصائص عديدة، أهمها ما يأتي: (Canal-Fernandez & Fernandez,2018:1-23)

1. يمكن استخدام النموذج في حالة كون المتغيرات من نفس الرتبة (أي أنها عند المستوى أو الفرق الأول) أو توليفة بين الأثنين ولكن بشرط أن لا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.
2. يتمتع النموذج، عند تطبيق منهجية التكامل المشترك، بخصائص أفضل في حالة العينات الصغيرة مقارنة بمنهجية أنجل-كرانجر (Engle & Granger,1987) ذات المرحلتين ومنهجية جوهانسن-جيليسس (Johansen & Juselius,1990) في نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto-regression Model) والتي تتطلب عينات ذات حجم كبير.
3. يمكننا هذا النموذج من فصل أو عزل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير، فضلاً عن تحديد رتبة أو تكاملية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كلا الأجلين (Jarallah & Thanoun,2013:39).

المرحلة الثالثة: مرحلة اختبار النموذج:

يتم في هذه المرحلة إجراء اختبارات ما قبل مرحلة تقدير النموذج والمتمثلة باختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، يتبعها تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج من أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار منهجية الحدود (Bounds Test) وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة. بعد تقدير النموذج، يتم تنفيذ الاختبارات النهائية للنموذج المقدر، والمتمثلة بمجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بجودة أداء النموذج من ناحية واختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الآجل الطويل والقصير من ناحية ثانية.

ثانياً: إختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ومناقشة نتائج التقدير القياسي:

إذ يتم اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ومناقشة النتائج وفق خمس خطوات وكالآتي:

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة: Unit Root Test

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Unit Root Table: Augmented Dickey-Fuller Test						
At Level						
Variables		**Y**	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**
Constant	T-Stat.	4.4391-	-2.5785	-0.5881	1.8500	-0.6416
	Prob.	14 0.00	0.1084	0.8575	0.9996	0.8464
	.Sign	***	n.s	n.s	n.s	n.s
Constant &Trend	T-Stat.	4.7865-	-2.9867	-0.6040	0.5901	-2.4275
	Prob.	31 0.00	0.1522	0.9705	0.9990	0.3591
	.Sign	***	n.s	n.s	n.s	n.s
Without Constant &Trend	T-Stat.	3.4945-	-1.0814	0.5061	2.6248	2.0193
	Prob.	10 0.00	0.2466	0.8184	0.9968	0.9876
	.Sign	***	n.s	n.s	n.s	n.s

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 189-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.11

At First Difference						
Variables		**d(Y)**	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**	**d(X4)**
Constant	T-Stat.	8.3085-	-5.7238	-3.5111	-2.5503	-4.9714
	Prob.	00 0.00	0.0001	0.0155	0.0133	0.0004
	.Sign	***	***	**	**	***
Constant &Trend	T-Stat.	8.2203-	-5.6145	-5.3879	-4.4588	-4.8806
	Prob.	00 0.00	0.0004	0.0008	0.0076	0.0026
	.Sign	***	***	*	***	***
Without Constant &Trend	T-Stat.	8.3704-	-5.7532	-5.1783	0.5883	-4.1874
	Prob.	00 0.00	0.0000	0.0000	0.8361	0.0002
	.Sign	***	***	***	n.s	***
- تشير كل من (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي. - تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.						

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

يوضح الجدول (1) أن المتغير المعتمد (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) قد ظهر ساكناً عند المستوى وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن هذا المتغير لا يمتلك جذر وحدة بمعنى انه ساكن في المستوى. أما باقي المتغيرات (المستقلة جميعها) فقد ظهرت غير ساكنة، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة وذلك لأن قيم (t) المحتسبة أقل من قيم (t) الجدولية وعند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فإنها تصبح ساكنة. مما يعني أن المتغيرات متكاملة في المستوى والفرق الأول وهذا ما يشير إلى إمكانية تطبيق نموذج (ARDL).

الخطوة الثانية: تحديد فترات الإبطاء المثلى: Optimal Lag

يوضح الشكل (1)، اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك، وبالاعتماد على معيار (AIC) فإن فترات الإبطاء المثلى التي تخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي هي (3). ومن ثم فإن النموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) هو (1, 1, 1, 3, 0) وحسب معايير اختيار فترات الابطاء أكايك (AIC)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير. والشكل (1) يبين ذلك حسب اختيار معيار أكايك (AIC) وكالآتي:

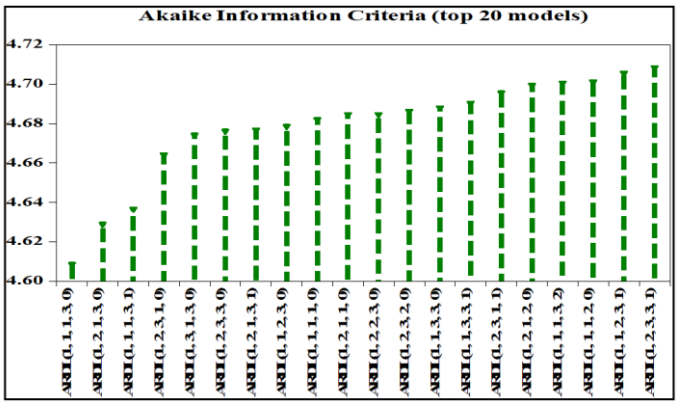

الشكل (1) فترات الإبطاء وفق طريقة معيار أكايك لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 189-210
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.11

الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك: The Co-integration Test

يوضح الجدول (2)، استخدام اختبار منهجية الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الثاني في المكسيك، إذ يتضح لنا أن قيمة احصائية (F) المحتسبة قد بلغت (10.811) وهي أكبر من قيمة إحصائية (F) الجدولية وبمستوى معنوية (5%) عند الحدين الأدنى والأعلى، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة جميعها.

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Test Stat.	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-stat.	10.8107	10%	1.9	3.01
K	4	5%	2.26	3.48
		2.5%	2.62	3.9
		1%	3.07	4.44

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

الخطوة الرابعة: تقدير نتائج الأجل الطويل والقصير وتحليله ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول (3) نتائج تقدير نموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Method: ARDL (1, 1, 1, 3, 0)			Dependent Variable: Y	
Model Selection Method: AIC			Included observation: 28	
Variables	**Coeffic.**	**Std. Error**	**t-Statis.**	**Prob.**
Long Run Coefficients				
X1	-0.336635	0.094150	-3.575533	(0.0022)***
X2	0.003732	0.050674	0.073653	$(0.9421)^{n.s}$
X3	0.286258	0.122906	2.329072	(0.0317)**
X4	0.549207	0.200838	2.734570	(0.0136)**
ECT = Y - (-0.3366*X1 + 0.0037*X2 + 0.2863*X3 +0.5492*X4)				
Short Run Coefficients				
D(X1)	1.303730	0.283872	4.592663	(0.0002)***
D(X2)	-0.336635	0.079577	-4.230331	(0.0005)***
D(X3)	0.132127	0.170923	0.773022	$(0.4495)^{n.s}$
D(X3(-1))	0.398015	0.189418	2.101260	(0.0500)**
D(X3(-2))	0.411556	0.188906	2.178631	(0.0429)**
ECM (-1)	-0.574471	0.267044	-2.151220	(0.0453)**
^{2}R	0.77	Adjusted R^2		0.65

- تشير كل من (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي.
- تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

يوضح الجدول (3) نتائج التقدير في الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالآتي:

1. نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

أ. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عجز الموازنة العامة وفائضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة (0.337- %)، وهذا ما يدعم وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك الجدد حول التأثير السلبي لعجز الموازنة في النمو الاقتصادي.

ب. عدم وجود علاقة معنوية بين أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتفسير ذلك قدرة المكسيك على تجاوز مشكلة المديونية الخارجية والتي لم تبق قيداً على النمو الاقتصادي.

ت. وجود علاقة طردية ومعنوية بين المعروض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة المعروض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.286%)، وذلك لاعتماد المكسيك على سياسة نقدية توسعية من أجل تحفيز النشاطات الاقتصادية مما عزز النمو.

ث. وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة اسعار الصرف الاسمية بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.549%)، إذ إن رفع سعر الصرف الاسمي يعني خفض قيمة العملة المحلية (خفض سعر الصرف الحقيقي) مما يزيد من الصادرات وهذا يرفع من النمو.

2. نتائج العلاقة في الأجل القصير:

أ. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي (ECM) سالبة ومعنوية إذ بلغت (0.574471-) وبمستوى معنوية أقل من 5%، وهذه القيمة تؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك يتطلب سنة وسبعة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{\frac{1}{0.574471} = 1.74 \cong 1.7\right\}$.

ب. وجود علاقة طردية ومعنوية بين عجز الموازنة العامة وفائضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.304%)، إذ إن الانفاق الحكومي المتزايد صوب مجالات استثمارية يرفع من معدل النمو الاقتصادي.

ت. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أرصدة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة أرصدة الدين الخارجي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.337- %)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ث. وجود علاقة طردية ومعنوية في فترة الإبطاء الثانية بين المعروض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة المعروض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.412%)، وذلك لتبني المكسيك سياسة نقدية توسعية من أجل تحفيز النشاطات الاقتصادية مما رفع من النمو الاقتصادي.

ج. بلغت قيمة R^2 (77%) أي أن التغيرات التي تحدث في النموذج الثاني في المكسيك تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي (23%) تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو قد تعود للمتغير العشوائي.

الخطوة الخامسة: اختبار ما بعد تقدير النموذج:

1. اختبارات جودة النموذج:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يتضح من الشكل (2) في أدناه، أن قيمة اختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (0.712) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج الثاني المقدر.

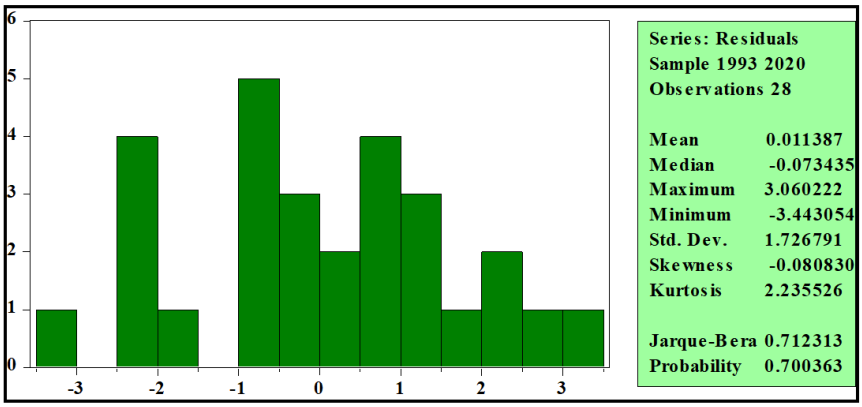

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

يتضح من الجدول (4) في أدناه، أن قيمة اختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (0.430) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Serial Correlation LM Test: Breusch-Godfrey			
F-stat.	0.4301	Prob. F (2,16)	(0.6577)n.s
Obs.*R^2	1.4286	Prob. Chi-Square (2)	0.4895
- تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

ت. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتضح من الجدول (5) أن اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت قيمته (0.5847) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

الجدول (5) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-stat.	0.5847	Prob. F (10,17)	(0.8050)n.s
Obs.*R^2	7.1654	Prob. Chi-Square (10)	(0.7097)n.s
- تشير (n.s) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

ث. اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity Test:

يوضح الجدول (6) اختبار عامل تضخم التباين (VIF) من أجل الكشف عن مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، إذ يلاحظ أن جميع عوامل التضخم المركزية كانت أقل (10) مما يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة التعددية الخطية بين متغيراته المستقلة.

الجدول (6) اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المقدر في المكسيك

Variance Inflation Factors (VIF)			
Variable	**Coefficient Variance**	**Un centered VIF**	**Centered VIF**
Y (-1)	0.085677	6.185440	1.333539
X1	0.134082	2.889791	2.248653
X2	0.037093	193.0193	3.966138
X3	0.134369	2.909074	2.325213
X4	0.056366	297.1982	5.864164
C	42.19722	260.9498	NA

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

2. اختبار استقرارية النموذج المقدر:

يتضح من الشكل (3) في أدناه، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للمدة (1990-2020) قد وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والأعلى) ولم يتعداهما عند مستوى معنوية (5%)، أما الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة فقد خرج في المدة (2007-2012) الحد الأدنى الحرج ثم لم يتعدّى بعد ذلك كلا الحدين. عليه نستدل من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج المقدر بين نتائج الأجل الطويل والقصير.

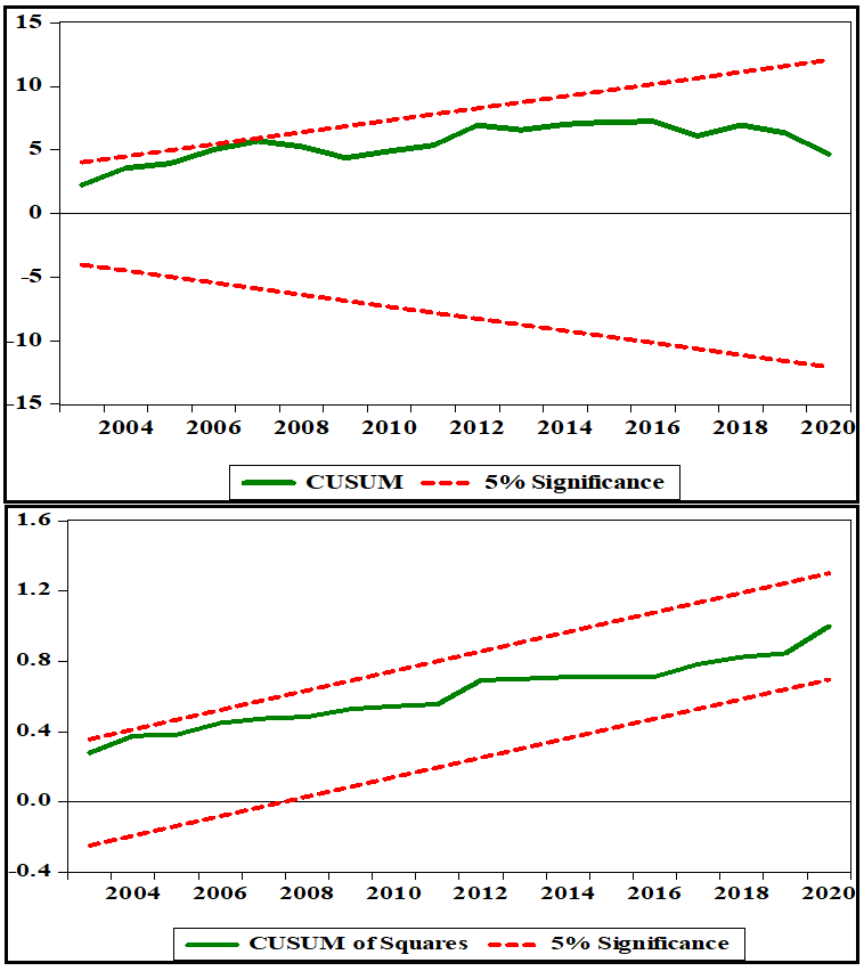

الشكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM and CUSUM of Squares) لنموذج معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. هناك وجهات نظر مختلفة حول تأثير عجز الموازنة في النمو وأن التأثير السلبي هو أكثر انسجاماً مع حالة المكسيك رغم تراجع العجز المالي لكن طبيعة تدخلات الدولة من خلال النفقات الحكومية أسهم في تعزيز العلاقة السلبية.
2. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عجز الموازنة العامة وفائضها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الامد الطويل، أما في الامد القصير فقد كانت هذه العلاقة طردية ومعنوية.
3. وجود علاقة طردية ومعنوية بين المعروض النقدي بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الامد الطويل أما في الامد القصير فقد كانت هذه

العلاقة بين هذين المتغيرين طردية ومعنوية في فترة الابطاء الثانية كما كانت هذه العلاقة بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي طردية ومعنوياً أيضاً.

4. عدم وجود علاقة معنوية بين أرصدة الدين الخارجي كنسبة من اجمالي الدخل القومي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الامد الطويل في حين كانت هذه العلاقة عكسية ومعنوية في الامد القصير.

ثانياً: المقترحات:

1. على الدولة اللجوء الى الاقتراض المحلي إذا ما اضطرت الى اللجوء الاقتراض في حالة عجز موازنتها وذلك كون الاقتراض الخارجي له تبعات أكبر على الاقتصاد الوطني كتسديد فوائد اقساط الدين وعدم القدرة على السداد وتراكم الدين، كما على الدولة القيام بإنفاق هذه القروض في مشاريع دعم الإنتاجية، فضلاً عن دعم القطاع الخاص والحد من الإنفاق لتقليل أعباء الدين.
2. ضرورة التأكيد على فعالية السياسة النقدية بوصفها مكملاً للسياسة المالية وإنشاء تكاملات ستراتيجية بينهما لخفض معدلات التضخم وتحفيز معدلات نمو.
3. وإلحاقاً بالمقترح الاول والثاني يمكن للدولة وضع سياسات مالية ونقدية بغية تشجيع الاستثمارات سواء أكانت محلية أم اجنبية وذلك لغرض جذب الاستثمارات وهذا قد يخفف من حاجتها للاقتراض وسيسهم بدوره في توفير فرص العمل وتشجيع المستثمرين على توسيع نشاطاتهم الاستثمارية ومن ثم مساعدة الحكومة على تحقيق إيرادات أعلى لغرض مواجهة العجز في الموازنة ومن ثم الحفاظ على التجارة وتحسينها.
4. إنشاء صناديق سيادية لاستثمار فوائض الموازنة العامة والاستفادة من عوائدها في حالة قصور الايرادات العامة للدولة ولاسيما في أوقات الأزمات.

المصادر والمراجع:

1. Abdulrahim, H. A. & Rashid, M.K., (2021), The role of monetary policy and its effectiveness in economic growth for the period (2006-2018), Journal of Administration and Economics, Issue (132), Al-Mustansiriya University. http://doi.org/10.31272/JAE.45.2022.132.11 P: ISSN : 1813-6729 E : ISSN : 2707-1359.
2. Ahmad, N., (2013), The Role of Budget Deficit in the Economic Growth of Pakistan, Global Journal of Management and Business Research, Economics and Commerce, Volume 13, Issue 5, Version 1.0, Online ISSN: 2249-4588 & Print ISSN: 0975-5853.
3. Al-Abdali, S.A., Al-Gasb, N.M., Al-Sabawi, I.M., Taha, M.A., (2023), The Role of Electronic Government in Maximizing Financial Revenues: Iraq as a Model, Journal of Business Economics for Applied Research, Volume (4), Issue (4), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.
4. Al-Hujaimi, S.A., Rashid, M.K., Jawdat, N.Sh., (2021), Measuring and Analyzing the Relationship Between Population Growth and Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2018), using the (ARDL) model, Entrepreneurship Journal for Business and Finance, Volume Two (Special Issue), Nahrain University, College of Business Economics, Iraq.

5. Ali, K., (2016), The Relationship between the General Budget Deficit and the Current Account Deficit in Syria, Master Thesis, Aleppo University, Faculty of Economics, Department of Economics and International Economic Relations.
6. Ali, M.K., (2021), Standards of Economic Growth and its Repercussions in Iraq for the Period (2000-2012), Educational Studies Journal, Issue (55), Diwaniyah Education Directorate.
7. Ali, R.H. & Obaid, M.Sh., (2020), Analysis of Economic Growth Indicators in the Iraqi Economy Environment for the Period (2004-2017), Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, College of Economics and Management, Wasit University.
8. Al-Jumaili, F. T. M. & Mujbal, I. H., (2022), The Impact of Financial Sustainability on the Problem of Budget Deficit in the Iraqi Economy for the Period (2005-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, Volume (3), Issue (5), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.
9. Anwar, A. F., Asnun, A. P., Abdul Wahab, (2021), Measuring the Impact of Inclusive Economic Growth; Empirical Study of SDGs in Indonesia, Technium Social Sciences Journal, Vol. 25, 192-218, ISSN: 2668-7798. www.techniumscience.com.
10. Arjomand M., Emami K., Salimi F., (2016), growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries, 1st International Conference on Applied Economics and Business, ICAEB 2015, Procedia Economics and Finance, 36(2016) 345 – 352.
11. Belfatni, Kh., (2020), The Impact of the Budget Deficit on Economic Growth, Case Study of Algeria during the period (1990-2018), Master Thesis, Al-Arabi Ben M'hidi University, Umm El-Bouaghi, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Economic Sciences.
12. Canal-Fernandez, V. & Fernandez J.T, 2018, The long run impact of foreign direct investment, export, imports and GDP: evidence for Spain from an ARDL approach, European Historical Economics Society, No. 128.
13. Dao Th. B. & Doan H. H., (2013), The relationship between budget deficit and economic growth in Vietnam, SSRN Electronic Journal. Hanoi University, January 2013, DOI: 10.2139/ssrn.2514134.
14. Francia, M. R., Verdú, S. G., Martínez, M. S., (2018), Inflation Dynamics under Fiscal Deficit Regime Switching in Mexico, Working Paper, N° 2018-21.
15. Gyasi, G., (2020), The Impact of Fiscal Deficit on Economic Growth: Using the Bounds Test Approach in The Case of Morocco, Munich Personal RePEc Archive, United Nations Economic Commission For Africa, University of Energy and Natural Resources, Sunyani, Ghana, MPRA Paper No. 98925, posted 12 Mar 2020 01:38 UTC. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/98925/
16. Hammadi, M. F., (2023), Measuring and Analyzing the Relationship Between Oil Revenues, Government Spending, and Economic Growth, "OPEC as a model," Journal of Business Economics for Applied Research, Volume (4), Issue (5), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.
17. Hango, A. L., (2021), Analysing the Effect of Budget Deficit Dynamics on Macroeconomic Variables in Namibia, Master of Science in Economics, University of Namibia.

18. Jarallah, R. O. & Thanoun, M. A., (2013), Measuring the impact of financial development on economic growth in a sample of developing countries using the Autoregressive Distributed Lag Model ARDL for the period (1960-2010), Tanmiat Al-Rafidain Journal, Vol. 35, No. 114, University of Mosul, College of Administration and Economics, Mosul, Iraq.
19. Koueidry, K., (2011), Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria, Master Thesis, Abi Bakr Belkaid University, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Doctoral School, International Management of Institutions, Telmasan, Algeria.
20. Kurantin, N., (2017), The Effects of Budget Deficit on Economic Growth and Development: The Experience of Ghana (1994 – 2014), European Scientific Journal, Vol.13, No.4. ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431. doi: 10.19044/esj.2017.v13n4p211 URL:http://dx.doi.org/10.19044/esj.2017.v13n4p211
21. Mohamed, M. J. M., (2021), The reciprocal relationship between the Egyptian general budget deficit and the rate of inflation, Scientific Journal of Economics and Trade, Faculty of Trade, Sohag University.
22. Muhammad, O. A., (2022), Analysis of the relationship between economic growth and the industrial sector in Iraq for the period (2003-2017), Journal of Business Economics for Applied Research, Volume (2), Issue (1), University of Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.
23. Sabr, S. G., Ahmed, Y. A., Mohamad Khan, T. N., (2021), Government Budget Deficit and Economic Growth: Evidence from Iraq 1980-2018, Arab Journal of Administration, Vol. 41, No. 1. Arab Administrative Development Organization- League of Arab States, pp 345-368. DOI: 10.21608/aja.2021.151252.
24. Salem, A. S., (2012), The General Budget Deficit and Visions and Policies to address it, with reference to Iraq for the period 2003-2012, Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. (18) No. 68, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Iraq.
25. Sheikh, M. R., Saeed, K., Qammer, Sh., (2015), Does Fiscal Deficit Dampen Down Economic Growth in Pakistan? An ARDL Bound Testing Approach, International SAMANM Journal of Finance and Accounting, Vol. 3, No. 1, ISSN 2308-2356.
26. Singh, Pavitar Parkash, (2019), Economics of Growth and Development, Usi Publications, 2/31, Nehru Enclave, Kalkaji Ext., New Delhi-110019, Lovely Professional University, Phagwara.
27. Slimani, S., (2016), Threshold Effects of Fiscal Policy on Economic Activity in Developing Countries, International Journal of Business and Social Research, Volume 06, Issue 03. http://www.thejournalofbusiness.org/index.php/site